

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٧
المعقودة يوم الاثنين،
١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السابعة

(زمبابوي)

السيد مابورانغا

الرئيس:

المحتويات

طلب استماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة (تابع)*

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع)*

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨٤ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

../..

Distr. GENERAL
A/C.4/52/SR.7
24 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥تقديم التعازي للمكسيك حكومة وشعبا

١ - الرئيس: أشار إلى الإعصار الذي عصف مؤخرا بالمكسيك وتسبب في خسائر مادية جسيمة وأودى بأرواح الكثيرين، وقدم تعازي اللجنة للمكسيك حكومة وشعبا. ودعا المجتمع الدولي إلى الاستجابة على وجه الاستعجال إلى أي طلب إغاثة.

٢ - السيد ماسيدو (المكسيك): شكر رئيس اللجنة وأعضاءها على ما قدموه من تعازي وقال إنه سينقلها إلى حكومته.

طلب استماع (A/C.4/52/6)

٣ - الرئيس: أعلن أن السيد روك واميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) كان قد تقدم بطلب استماع بشأن كاليدونيا الجديدة (A/C.4/52/6). وقال إنه ما لم يكن هناك أي اعتراض سيعتبر أن اللجنة توافق على الطلب.

٤ - تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)
(Part II) A/52/23 و (Part V) و (Part VI). A/AC.4/52/L.3 و L.4، A/AC.109/2071، و 2072، و 2074 إلى 2078، و 2080 إلى 2082، و 2084، و 2086 إلى 2088، و 2090

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة (تابع)
(Part IV) A/52/23، الفصل الثامن؛ (A/52/365)

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع)
(A/52/23) (Part III)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)
(Part IV) A/52/23، الفصل السابع؛ A/52/185، (Add.1 و E/1987/81، A/AC.109/L.1866)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)
(A/52/3)، الفصل الخامس، (الفرع هـ)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/52/388 و Add.1)

٥ - السيد الزباني (البحرين): قال إنه في عام ٢٠٠٠ ستحل الذكرى الأربعون لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وسينتهي العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وأضاف أن سنة ١٩٩٠ التي شهدت الذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة هي في الواقع السنة التي أعلنت فيها الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٧/٤٣ العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار. بيد أنه يجدر الاعتراف - حسبما قال - بأن تلك الجهود ليست حديثة العهد وأن الأمم المتحدة لم تعرف فيما تبذله من جهود لحل المشاكل الدولية أي هوادة في مكافحة الاستعمار وذلك بوجه خاص من خلال لجنتها الخاصة المنوط بها دراسة الحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي أسهمت إسهاما حاسما في الأعمال المضطلع بها بغية القضاء على الاستعمار في شتى أنحاء العالم طبقا للمبادئ التالية: حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي العيش في ظل الاستقلال والحرية والمساواة وفقا لأحكام الميثاق. ومضى يقول إن منظومة الأمم المتحدة تتصرف على هذا النحو انطلاقا من اقتناع راسخ لدى المجتمع الدولي بأن استمرار النير الاستعماري لا يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الرازحة تحت وطأته فحسب، بل ويحول، أيضا، دون تنمية التعاون الاقتصادي الدولي.

٦ - واستطرد قائلا إنه منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠، تمكنت معظم الشعوب المستعمرة من نيل استقلالها واستعادة سيادتها بفضل ما بذلته تلك الشعوب والأمم المتحدة من جهد متضافر. وقال إن ذلك الجهد المنبني على المبادئ الواردة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يدعو إلى تدابير يكون من شأنها التعجيل بإنهاء الاستعمار، أعقبته مبادرات أخرى عديدة، من بينها بوجه خاص، اعتماد برنامج عمل لتنفيذ الإعلان المذكور تنفيذا كاملا، وكان ذلك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، كما تلتها سلسلة من القرارات الأخرى.

٧ - ومضى يقول إن حق الشعوب في تقرير مصيرها والمبدأ القائل بضرورة القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري وجميع أشكال السيطرة الأجنبية هما من المبادئ التي يكرسها الميثاق وقواعد القانون الدولي. وقال إن وفد البحرين يأمل، حسبما جاء في مرفق تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1) المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا كاملا، أن يتسنى بلوغ الهدف النهائي للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٨ - السيد يوسف (جمهورية إيران الإسلامية): لاحظ أنه رغم ما أحرزته اللجنة الخاصة من نتائج وما بذلته من جهود منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يزال هناك ١٧ إقليما مدرجا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية ما برحت تساند الجهود التي تبذلها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سبيل تقرير المصير والاستقلال. واستطرد قائلا أنه على الرغم من المرونة الشديدة التي أبدتها اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة، فإن بعض الدول

القائمة بالإدارة ترفض الاشتراك في جلساتها أو السماح لها بإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم المعنية. وأضاف أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقبل بالمشاركة على نحو نشط وكامل في مداوات اللجنة.

٩ - وأعرب عن غبطة جمهورية إيران الإسلامية لما يبذله الأمين العام من جهد لتعزيز كفاءة أداء المنظمة ولكنه قال إن نقل دائرة إنهاء الاستعمار من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة من شأنه، في اعتقاد بلده، أن ينتقص إلى حد كبير من الأهمية السياسية لبرنامج المنظمة في ميدان إنهاء الاستعمار. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن عملية إعادة الهيكلة تلك قد لا تعزز بالضرورة فعالية ما تضطلع به المنظمة من عمل من أجل إنهاء الاستعمار، ومن ثم أعرب عن تأييد وفده لمشروع القرار الذي يحث الأمين العام على الإبقاء على دائرة إنهاء الاستعمار بكل وظائفها ذات الصلة باللجنة الخاصة داخل إدارة الشؤون السياسية، ومواصلة إتاحة جميع الموارد اللازمة لدائرة إنهاء الاستعمار.

١٠ - السيد بانديورا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن فشل المحاولات العديدة المبذولة منذ سنوات بغية إفساح المجال للأقاليم الـ ١٧ التي ما زالت غير متمتعة بالحكم الذاتي لممارسة حقها في تقرير المصير يرجع أساساً إلى تصلب المواقف السياسية والسعي وراء المصالح الاقتصادية الأناانية. واستطرد قائلاً إن لشعوب تلك الأقاليم الحق في أن تقرر بحرية وضعها السياسي بغض النظر عن قوتها العددية ومساحة أراضيها وحجم مواردها. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الضغط على الدول القائمة بالإدارة كيما تساعد سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتؤهلهم لممارسة حقهم في تقرير المصير. وقال إنه يتعين بوجه خاص، على الدول القائمة بالإدارة توعية هؤلاء السكان بحقوقهم في تقرير وضعهم السياسي طبقاً للخيارات المبينة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، ويناط بها أيضاً، حماية موارد تلك الأقاليم وبيئتها وعدم إضفاء الطابع العسكري عليها.

١١ - ومضى يقول إنه ينبغي إشراك المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لتهيئة سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لممارسة حقوقهم. وأردف قائلاً إنه ما لم توفر الدول القائمة بالإدارة المعلومات اللازمة، حسبما تقضي به أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، وتوافق على إيضاد بعثات زائرة، فلن يتسنى للمجتمع الدولي الوقوف على التقدم المحرز أو القول بما إذا كانت الشروط اللازم توافرها كيما يمارس سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقهم في تقرير المصير متوافرة أم لا.

١٢ - وأعرب عن اغتباط الوفد التنزاني لأن الحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول القائمة بالإدارة أتاح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار يتعلق بالأقاليم الصغيرة والمصالح الاقتصادية الأجنبية. وقال إن وفده يأمل أن تتيح روح التعاون التي تم ارساؤها، التعجيل بإنهاء الاستعمار، وأن تتعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة من جديد، أسوة بنيوزيلندا والبرتغال.

١٣ - واستطرد قائلاً إن المنظمة في حاجة إلى التعرف على الحالة السائدة في الواقع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعرفة التدابير المتخذة لتهيئة السكان لممارسة حقهم في تقرير المصير. ومضى

يقول إنه ينبغي الاستمرار في تنظيم حلقات دراسية إقليمية فأحيانا ما تكون هي القنوات الوحيدة التي يمكن للمنظمة من خلالها استقاء المعلومات اللازمة من سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك من الأفراد والمؤسسات المعنية. وأضاف أنه لا غنى في هذا الصدد عن المساعدة المقدمة من المؤسسات المتخصصة. وأردف قائلا إن بعض تلك المؤسسات لم يقدم بعد تقارير عن حالة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٤ - وعرض لمسألة الصحراء الغربية، فأعرب عن اغتباط الوفد التنزاني للتقدم الذي أحرزه السيد جيمس بيكر وأطراف النزاع. وقال إن وفده يأمل أن تؤدي الاتفاقات المبرمة بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك الخاصة بالاستفتاء، وبشأن إعلان تصدده الأطراف فيما يتعلق بصلاحيات منظومة الأمم المتحدة وكذلك بشأن المبادئ التي ستحكم استئناف عملية تحديد الهوية، إلى إفساح المجال لتنفيذ خطة التسوية. وأضاف أنه يتعين، منذ الآن فصاعدا، الحفاظ على دينامية محادثات لشبونة ولندن وهيوستون وتعزيزها تدعيما للمكاسب ومنعا لتعرض العملية لأي انتكاسة. وأردف قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتوخى اليقظة باستمرار كيما يتسنى إجراء استفتاء تقرير مصير شعب الصحراء الغربية في مناخ يتسم بالشفافية والحياد.

١٥ - وقال إن الوفد التنزاني يعرف أن الجمعية العامة ستبحث بالتفصيل، اقتراحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام والداعية إلى نقل أمانة اللجنة الخاصة من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ولكنه يحرص على ضم صوته إلى الرأي الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن إعادة الهيكلة تلك من شأنها في الواقع أن تنتقص إلى حد كبير من الأهمية السياسية للجنة وأنه لا مبرر لها سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو من ناحية الأداء. ومضى يقول إن مسألة إنهاء الاستعمار لم تسو تماما. فهي بوصفها مسألة سياسية لا بد أن تعالج في إطار إدارة الشؤون السياسية. وأضاف أن اللجنة أدت عملها دوما بكفاءة داخل إدارة الشؤون السياسية ومن ثم فالوفد التنزاني لا يرى أي ضرورة أو أي حاجة ملحة تستدعي نقل أمانتها في وقت أوشكت فيه على إنجاز ولايتها.

١٦ - السيد ريلانغ (جزر مارشال): أشاد بمنظمة الأمم المتحدة وبالذولة التي كانت قائمة بالإدارة سابقا في جزر مارشال لما قدمته من مساعدة إلى بلده الذي حصل على استقلاله من خلال عملية من عمليات إنهاء الاستعمار بالوسائل السلمية. وقال إن عزوف بعض الدول القائمة بالإدارة عن التعاون مع اللجنة الخاصة بغية معالجة التطلعات التي أعربت عنها بوضوح جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إنما هو أمر يبعث على القلق.

١٧ - وتوجه، باسم وفد جزر مارشال، بالشكر إلى رئيس اللجنة الخاصة ووفد فيجي لموافاتهما للجنة بعرض دقيق للصعوبات التي تعوق إنهاء استعمار جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠ حسبما هو مقرر. وقال إن وفده يدعو الدولة التي كانت قائمة بالإدارة سابقا في جزر مارشال، كما يدعو نيوزيلندا إلى حث الدول الأخرى القائمة بالإدارة على الاحتذاء بهما والمشاركة في أعمال اللجنة

الخاصة. وأضاف أنه لن يتسنى إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما لم تكن الدول القائمة بالإدارة على استعداد للتعاون بصورة كاملة وما لم تبد الإرادة السياسية اللازمة.

١٨ - وأعرب عن غبطة وفد جزر مارشال للتقدم المحرز بشأن مسألتها وكاليدونيا الجديدة. وقال إن قادة منتدى جنوب المحيط الهادئ وافقوا على التوصيات التي طرحت بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة، في تقرير قدم إلى اللجنة الوزارية للمنتدى.

١٩ - ومضى يقول إن شعب جزر مارشال لم تكن له طيلة ما يربو على ٤٠٠ عام أي سيطرة على النظم التي فرضت عليه في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والعسكري. ولم يستطع وضع حد لتجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية التي أُجريت على أرضه والتي ما زال يعاني من آثارها المروعة. فما زالت البيئة ملوثة وقد ارتفع معدلا الاعتلال والوفيات، وشرّد السكان، وما برح البلد يعتمد على الخارج في التزود بالسلع الغذائية وبما يحتاجه من وسائل طبية وعلمية لحل ما يواجهه من مشاكل. واستطرد قائلاً إن جمهورية جزر مارشال يساورها القلق إزاء مصير جيرانها في بولينيزيا الفرنسية بالمحيط الهادئ الذين خاضوا التجربة بنفسها نظرا لعدم تمكنهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

٢٠ - وقال إنه لن يتسنى تسوية مسألة إنهاء الاستعمار تسوية نهائية وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ دون بحث وضع بولينيزيا الفرنسية السياسي. واستطرد قائلاً إنه على ضوء حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال وهو حق غير قابل للتصرف مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، يطلب وفد جزر مارشال إلى اللجنة الرابعة أن تبحث وضع بولينيزيا الفرنسية السياسي وأن تدرج ذلك الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن وفده يدعو اللجنة إلى أن تبحث كذلك الوضع السياسي لجميع شعوب جزر المحيط الهادئ غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن اغتباط وفده لاشتراك نائب حاكم غوام في مداوات اللجنة. وقال إنه لا يساوره أي شك في أن السلطة القائمة بالإدارة ستبدي، أيضا، في حالة غوام ما أبدته من تعاون إبان عملية إنهاء استعمار جزر مارشال.

٢١ - السيد السنوسي (المغرب): قال إن المغرب لم يقدم أي طلب استماع لأي ملتصين وأضاف إنه كان بوسعهم أن يطلب من بعض الفارين من مخيمات حمادة الحضور ليعرضوا على اللجنة محتهم خلال سنوات العزلة والحرمان والبؤس. واستطرد قائلاً إن المغرب يفترض في الواقع، أن مرحلة جديدة استهلت إثر مفاوضات لشبونة ولندن وهوستون، التي جرت بمساعدة السيد بيكر، وأن الطرف الآخر سيغيبط لرؤية العملية تخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه بسببه كما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٢٢ - وقال إن اللجنة استمعت، في الواقع، إلى بعض اليساريين أو أشباههم وفدوا ليحدثوها عن مشكلة هم غرباء عنها ويبدو عليهم أنهم يجهلون مداخلها ومخارجها. فقد ردد هؤلاء الملتصون ما لقنوا، في حين

أن أحكام خطة التسوية جرى التأكيد عليها خلال المحادثات وأن المغرب، وهو البلد العريق، أكد مجددا أنه سيزود عن القيم العظيمة المتوارثة التي يتشكل منها نسيج ثقافته وحضارته. واستطرد قائلا إن الملتمس الفرنسي المزعوم، السيد لوكوك لم يتكلم إلا بالأصالة عن نفسه فقط وليس باسم الأشخاص الذين ادعى إنه يمثلهم كما ذكرت سفارة فرنسا في الرباط. لقد تكلم الملتمسون الذين استمعت إليهم اللجنة عن الإحصاء الأسباني لعام ١٩٧٤ ولكنهم أغفلوا ذكر أن محادثات هوستون أكدت أن معيار الإحصاء ليس إلا معيارا واحدا من معايير الأهلية. وأضاف أنهم تطرقوا، أيضا، بشكل جزئي لظاهرة هجرة السكان إلى الشمال وهي ظاهرة معروفة، ولكنهم لم يعرضوا لإفادات مديري عملية "يكوفيين" المرتكبة في عام ١٩٥٨ والتي فر خلالها زهاء ٤٠ ٠٠٠ صحراوي إلى الشمال، حسبما جاء في كتاب باتريك رينو المعنون "المعارك الصحراوية". وأردف قائلا إنه قد تم إغفال حقيقة لا جدال فيها ألا وهي: أن المقاتلين المطاردين من جيشين يستخدمان أيضا الطيران لم يكن أمامهم من مفر سوى الاتجاه شمالا. ففي الجنوب لم تكن موريتانيا مستقلة بعد شأنها في ذلك شأن الجزائر في الشرق. وقال إن السيد لوكوك نسى في خضم استبساله في الدفاع عن أصدقائه أن أحد أقطاب ايدولوجيته وهو جان جوريس ناضل، في زمنه، في سبيل البلدان التي كانت، مثل المغرب، مطمعا للامبريالية الأوروبية منذ مطلع القرن الحالي حيث دافع عن استقلالها وسلامتها الإقليمية.

٢٣ - ومضى يقول إنه كيما تستأنف عملية الاستفتاء، وافق المغرب، تلبية لدعوة الأمين العام، وبفضل العون المقدم من السيد بيكر، على الاتصال بالمثلثين الحاليين لجزء من السكان الصحراويين المحتجزين في مخيمات حمادة. وقال إن المغرب شارك في محادثات لشبونة ولندن وهوستون التي أتاحت الفرصة لتوضيح نقاط خطة التسوية. وأضاف أنه بفضل مساعدة السيد بيكر لن يستطيع أحد التشكيك، مرة أخرى، في القواعد المبينة بوضوح فيما يتعلق بحق الصحراويين في أن تحدد هويتهم أينما وجدوا، وسيحترم كل من الطرفين موقف الآخر من سائر أهداف الخطة وعناصرها. وأردف قائلا إن المقصود في هذا الصدد، هو بوجه خاص، مشكلة حصر القوات في أماكن محددة، واللاجئين، والأسرى، وكذلك مدونة قواعد السلوك.

٢٤ - وقال إن المغرب، سيواصل، كعهده فيما سبق، التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل تنظيم الاستفتاء. واستطرد قائلا إن الاستفتاء سيثبت أن مغربية الصحراء ليست صفة قانونية أو تاريخية فحسب بل هي أيضا، تعبير عن ارتباط جزء من الشعب المغربي بالأمة وبمملكته وبعاهله.

٢٥ - واختتم بيانه قائلا إنه رغم اقتناع الوفد المغربي بأن المسألة هي من اختصاص مجلس الأمن وحده فإنه اجتهد في تيسير وضع نص توفيقى وقال إن وفده سيعلل موقفه لدى النظر في مشروع القرار المتصل بالمسألة.

٢٦ - السيد تسفاي (اثيوبيا): أعرب عن اغتباطه لما أحرزته اللجنة الخاصة من تقدم فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، ولاتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الأقاليم الصغيرة وهو القرار المتخذ في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧ إثر مفاوضات مطولة.

٢٧ - وقال إنه ينبغي للجنة الخاصة أن تتابع باستمرار تطور الحالة من ناحية الجغرافيا السياسية وأن تبدي مزيدا من روح الابتكار في أدائها لوظائفها مع مراعاة الظروف الخاصة بكل إقليم المراعاة الواجبة على أن تتقيد في ذلك بالولاية المسندة إليها من الجمعية العامة، وتلتزم التزاما دقيقا بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨ - ومضى يقول إنه رغم إسهام الأمم المتحدة بدور حاسم في تحرير مئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، ما زال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي لم يتسن لها حتى الآن ممارسة حقها في تقرير المصير، كما أنها تعتمد على معونة الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يثابر في السعي، وفقا للالتزام الذي أخذه على عاتقه، من أجل تحقيق تطلعات تلك الأقاليم.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمعلومات التي يتعين على الدول القائمة بالإدارة موافاة الأمين العام بها وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، قال إن الوفد الأثيوبي يحرص على تأكيد أنه ينبغي لتلك الدول القائمة بالإدارة تقديم معلومات كافية في حينها تتناول تطور الحالة السياسية والدستورية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها إذا أريد للأمانة العامة أن تعد، في الوقت المناسب، وثائق عمل مستوفاة تتضمن وصفا دقيقا للحالة في الأقاليم المذكورة.

٣٠ - وأشاد بما يبذله الأمين العام من جهود لتعزيز كفاءة أداء منظومة الأمم المتحدة. وقال إن وفده يرجو إجراء نقاش متعمق وبنّاء بشأن الأسباب الداعية إلى نقل دائرة إنهاء الاستعمار من دائرة الشؤون السياسية إلى دائرة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وكذلك بشأن مدى تأثير مثل ذلك القرار في الأهمية السياسية لبرنامج إنهاء الاستعمار.

٣١ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، وهي الأقليم الوحيد الذي لا يزال غير متمتع بالحكم الذاتي في القارة الأفريقية، يرى الوفد الإثيوبي أن الاتفاق المتعلق بالمسائل التي حالت حتى الآن دون تنفيذ خطة التسوية، والذي توصلت إليه الأطراف المعنية بفضل جهود السيد جيمس بيكر، يشكل تقدما مشجعا للغاية يجدر تهنئة الطرفين عليه. ويذكر الوفد في هذا الصدد بأن وزير الخارجية الإثيوبي أكد للمرة الثانية في يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على فاعلية الحوار المباشر، وأعرب عن أمله في أن يجري قريبا استفتاء حر ومحايد في الصحراء الغربية.

٣٢ - السيد فوريرو (كولومبيا): قال إن أهم النجاحات التي أحرزتها الأمم المتحدة منذ إنشائها كانت في مجال إنهاء الاستعمار، بيد أن هذا يجب ألا يدفعها إلى خفض جهودها بل إلى إعادة توجيه عملها لمواصلة

تقديم العون لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع مراعاة الحالة الدولية الجديدة، حتى تصير هذه الشعوب قادرة على ممارسة حقوقها في تقرير مصيرها وحصولها على الاستقلال.

٣٣ - وأضاف السيد فوريرو أنه وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يتعين على جميع البلدان - وبالأحرى البلدان التي لا يزال لها مستعمرات - أن تحترم وأن تعمل على احترام حق الشعوب في تقرير مصائرهما. ولهذا فلا بد للجنة الخاصة من توافر الوسائل اللازمة لها، وتمتعها بتعاون الدول القائمة بإدارة لتؤدي مهمتها على الوجه الأكمل. وبعد أن أكد الوفد الكولومبي أن اللجنة تقوم بدور فريد على صعيد العلاقات المتعددة الأطراف، أشار إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز ترى أنه ينبغي الإبقاء على أمانة اللجنة داخل إدارة الشؤون السياسية، وأكد مرة أخرى حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أن يكون لها نظام ديمقراطي، دون التعرض لأية ضغوط، وفي رفض أي وجود عسكري أجنبي عليها. وينبغي منح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائل تحسين نموها الاقتصادي والاجتماعي، مع احترام ثقافتها، والحفاظ على بيئتها.

٣٤ - وختم السيد فوريرو كلامه قائلاً إن المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز رحب مؤخرًا بحصول بعض الشعوب على الاستقلال، وأكد مجدداً التزامه بالقضاء التام على الاستعمار، وبتنفيذ خطة العمل الخاصة بعقد القضاء على الاستعمار، وأشار بأن كل محاولة ترمي إلى التحطيم الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما تتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

٣٥ - السيد شيكينير (زمبابوي): لاحظ أنه في الوقت الذي نقرب فيه من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، لا يزال هناك ١٧ إقليمًا لا تتمتع بالحكم الذاتي. ولشعوب هذه الأقاليم الحق في تقرير مصائرهما. واللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحالة فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، التي أدت عملاً ممتازاً منذ إنشائها قبل ٣٧ عاماً، ستكون قد فشلت في الاضطلاع بمهمتها لو لم تنجح في القضاء على كافة آثار الاستعمار قبل بداية القرن القادم. والدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة فرصة جديدة لتذكير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القائمة بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بما عليها من التزامات وتعهدات بموجب الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بحيث يتسنى للمجتمع الدولي بأكمله العمل في انسجام على استعادة سكان تلك الأقاليم لكرامتهم وحقوقهم.

٣٦ - وأضاف السيد شيكينير أن زمبابوي، شأنها شأن سائر البلدان الأخرى التي حصلت على استقلالها بمساعدة المجتمع الدولي ولجنة إنهاء الاستعمار، تعلق آمالاً كبيرة على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة على ممارسة حقها في تقرير المصير وفي الاستقلال. ولذلك فهي تطلب بالحاح من الدول القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والمشاركة في أعمالها، بحيث يتحقق الهدف الذي حددته الجمعية العامة لنفسها، وهو القضاء على الاستعمار بحلول العام ٢٠٠٠.

٣٧ - وقال السيد شيكينير، فيما يتعلق بالصحراء الغربية، أن الأمل يحدونا في أن نرى الجهود المبذولة لإيجاد حل لهذا الصراع تؤدي ثمارها. والأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية، السيد جيمس بيكر، اللذان توصلا إلى خلق الظروف اللازمة لبدء العملية التي ينبغي أن تنتهي بتنفيذ كامل لخطة التسوية، يستحقان التهنية. ويشارك الوفد الزمبابوي الأمين العام رأيه تماما في وجوب حصول بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بأسرع ما يمكن على الموارد التي تحتاج إليها، إذا ما أردنا الإفادة من الدينامية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، توافق زمبابوي بدون تحفظ على توصية الأمين العام بشأن قيام بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على الفور بتنفيذ خطة التسوية، بداية باستكمال عملية تحديد الهوية.

٣٨ - وقال السيد شيكينير من ناحية أخرى، أن وفد زمبابوي حريص على تهنية الطرفين، المغرب والبوليساريو، لقبولهما عقد مفاوضات مباشرة، وفقا لما ظلت تأمله لسنوات منظماتا الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. كما أن الوفد يناشد الطرفين الالتزام بالاتفاقات المبرمة في لندن ولشبونة والتي تم التوقيع عليها بعد ذلك في هيوستن. ويرى أن تعاون الطرفين ودعم الأمم المتحدة أمران لا غنى عنهما لإنجاح الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص. ولا تزال زمبابوي مقتنعة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على إجراء استفتاء محايد وحر ويتميز بالشفافية، حول تقرير المصير، حتى يتسنى لشعب الصحراء الغربية حرية تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي أو ضغط عسكري أو إداري. والأمر متروك الآن للمغرب والبوليساريو لاحترام الاتفاقات الموقعة في هيوستن وتنفيذها. وتعرب زمبابوي عن عريض أملها في أن يصبح شعب الصحراء الغربية، وهي الإقليم الوحيد الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي في القارة الأفريقية، قادرا أخيرا على ممارسة حقه في تقرير المصير وفي الانضمام إلى عائلة الأمم بوصفه كيانا ذا سيادة.

٣٩ - وفي الختام أعرب المتكلم عن مخاوف الوفد الزمبابوي إزاء الاقتراح الوارد في برنامج الإصلاحات الذي أعده الأمين العام بضم دائرة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. فزمبابوي مقتنعة تماما بضرورة الإبقاء على الخصوصية السياسية لدائرة إنهاء الاستعمار حتى الانتهاء من الوفاء بمهمتها. وستعرض زمبابوي على كل اقتراح يهدف إلى الإقلال من الأهمية السياسية لعملية إنهاء الاستعمار. فالأمم المتحدة مشكلة من دول أعضاء ذات سيادة، وقد حصل كثيرون منها على هذه السيادة بفضل هذه العملية. ولا ينبغي الاستهانة بالحقوق السيادية لأهالي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٠ - السيد تيرييه (فرنسا): استخدم حق الرد واعترض على ملاحظات ممثل جزر مارشال فيما يتعلق بأراضي بولينيزيا الفرنسية. وقال إن شعب هذه الأقاليم لم يكف يوما عن إظهار انتمائه لفرنسا بأكثر الطرائق ديمقراطية. وبولينيزيا الفرنسية جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية. ولا أدل على ذلك من مشاركتها في التمثيل الوطني (الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ) بلا قيد قانوني. وسكانها مواطنون كاملو الأهلية يتمتعون بمساواة كاملة في الحقوق مع سكان الدولة الأم. كما أنها تتمتع بنظام واسع من الحكم الذاتي داخل الجمهورية الفرنسية. وقد تم اعتماد هذا النظام في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عشية الانتخابات الإقليمية.

وفي أثناء المشاورات الانتخابية الوطنية (التشريعية عام ١٩٨٧ والمحلية (الانتخابات الإقليمية عام ١٩٩٦) صوتت أغلبية الشعب بما لا يدع مجالاً للشك لصالح بقاء بوليفيا تحت السيادة الفرنسية.

٤١ - الرئيس: قال إنه عقب الاتصالات غير الرسمية التي عقدها مع ممثلي الجزائر والمغرب، والمفاوضات المباشرة التي بدأت بين الوفدين الجزائري والمغربي، أمكن التوصل إلى قرار بتوافق الآراء. وطلب من الأمانة العامة تعميم نص هذا القرار على أعضاء اللجنة.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (A/52/46)

٤٢ - السيد ماير - كلودت (ألمانيا): أشار إلى أن لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، التي رأس دورتها السادسة والأربعين السيد أ. كاول، أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٩١٣ (د - ١٠) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. وإذا كانت شواغل البلدان فيما يتعلق بآثار الإشعاع الذري قد تطورت مع مر السنين، فإن سبب وجود اللجنة لا يزال قائماً. فاللجنة تبحث التقارير العلمية والوثائق التقنية التي صدرت بغية تقييم آثار تعرض الإنسان لمصادر الإشعاع الإقليمية والعالمية، وما لهذه الآثار من مخاطر. وحرصت اللجنة على دراسة البيانات الواردة في حالات التعرض الناتجة عن مصادر الإشعاع الطبيعي، وحالات التعرض الناجمة عن مصادر الإشعاع الاصطناعي، وحالات التعرض للإشعاع الطبي، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها، وإنتاج الطاقة النووية، وحالات التعرض للإشعاع المهني، وتجارب الأسلحة النووية بالإضافة إلى الحوادث. كما جرت دراسة التقويم الوبائي للسرطان الناجم عن الإشعاع، وإصلاح الحمض الخلوي الصبغي وتولد الطفرات، والآثار الوراثية للإشعاع. ولا تزال دراسة حالات من بقوا على قيد الحياة بعد تفجير القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي تشكل مصدراً أساسياً للبيانات الوبائية المتعلقة بآثار التعرض للإشعاع.

٤٣ - وأضاف السيد مايور - كلودت أنه في عام ١٩٩٥، بدأت اللجنة العلمية برنامجاً لدراسة البيانات المتعلقة بالتعرض للإشعاع، وتحليلاً لآثار الإشعاع البيولوجية، يمثل مجموع ما تم التوصل إليه من معارف في هذا الصدد في نهاية هذا القرن. وقال إن اللجنة العلمية بفضل منهجيتها في العمل وجودة تقاريرها تقدم إسهاماً ثميناً منذ إنشائها قبل ٤٢ عاماً. وتعد اللجنة في واقع الأمر حجة عالمية في هذا الميدان.

٤٤ - وذكر السيد مايور - كلودت أن مشروع القرار المقدم في هذا الصدد، والذي يأمل الوفد الألماني أن يعتمد بتوافق الآراء، يستخدم بعض أجزاء عناوين قرارات سابقة، ويشير في الفقرة ٣٨ من المرفق إلى القرار ٢٤١/٥١ بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد بذل مقدمو مشروع القرار قصارى جهدهم، في أقصى حدود المستطاع، لمراعاة شواغل بعض الوفود. وفيما يلي قائمة بالمشاركين في تقديم مشروع القرار: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، والدايمرك، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وماليزيا، ومصر، ومنغوليا، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليونان.

٤٥ - السيد ريلانغ (جزر مارشال): أشار إلى أن جمهورية جزر مارشال كانت فيما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٧ موقعا لقيام الدولة القائمة بالإدارة بـ ٦٧ تجربة نووية في أثناء فترة الوصاية. وتبلغ القدرة الإجمالية للقنابل التي جرت تجربتها ٧ ٢٠٠ مرة قدرة القنبلتين الذريتين اللتين استخدمتا في الحرب العالمية الثانية. وبرنامج الاختبارات النووية هذا الذي نفذ على حساب جماهير الشعب، أتاح فهم الآثار المترتبة على تعرض الإنسان والبيئة لجرعات عالية جدا من الإشعاع. والوثائق التي أزيلت عنها السرية الآن تثبت أن الآثار المترتبة على التعرض للإشعاع أخطر بكثير مما كنا نظن. والأجيال الحالية والقادمة في جزر مارشال تعاني وستظل تعاني من هذه الآثار. ويرتفع عدد الأشخاص المصابين بأمراض ناجمة عن التعرض للإشعاع بوتيرة مخيفة، وكذلك يرتفع عدد حالات الإصابة بالسرطان. ولذلك ازدادت صعوبة تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والمالية المناسبة.

٤٦ - وأضاف السيد ريلانغ أن المعلومات المكتسبة من خلال برنامج التجارب التي نفذت في جزر مارشال بشأن آثار الأسلحة النووية أسهمت في منع وقوع حرب نووية أثناء فترة الحرب الباردة، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية والتجارة لجمهورية جزر مارشال في المناقشة العامة للدورة الحالية. وبهذا يكون سكان جزر مارشال وجزر أخرى في المحيط الهادئ قد دفعت ثمنا غاليا. وفي الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، سلّمت المحكمة بالتزام أعضاء المجتمع الدولي بتحقيق نزع الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب أصبح هناك ما يبرر توجيه عناية المجتمع الدولي للآثار التي تعرض لها سكان جزر مارشال، وطلب معونته.

٤٧ - وحكومة جزر مارشال، إذ ترحب بما أجرته لجنة الأمم المتحدة العلمية من دراسات لبحث آثار الإشعاع الذري، فإنها ترى أنه ينبغي تنمية هذه الأعمال، والحكومة على استعداد لتسهيل مهمتها بتسليمها الوثائق التي تمتلكها والتي أزيلت عنها السرية. ومن ناحية أخرى، من المشجع أن الولايات المتحدة أبدت نيتها مؤخرا في معالجة بعض المشاكل. كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرت دراسة هامة في شمال الإقليم.

٤٨ - ويعرب وفد جزر مارشال عن تقديره لقيام مقدمي مشروع القرار المعني بهذه المسألة باستشارته. ونص المشروع يراعي بعض شواغله. ومع ذلك، فالتوصيات المتعلقة بإعادة تقييم دور لجنة الأمم المتحدة العلمية ستتم دراستها بعناية وفقا لشواغل جزر مارشال. ويطلب وفد جزر مارشال إلى الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال أن تفكر في توفير المعونة اللازمة لإعادة المناطق الملوثة بالإشعاع إلى حالتها الطبيعية والقضاء على المواد المشعة.

٤٩ - السيدة بيكس (لكسمبرغ): ذكرت باسم الاتحاد الأوروبي الذي شاركت دوله الأعضاء في تقديم مشروع القرار الذي عرضه ممثل ألمانيا، أن لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع أنشئت استجابة للقلق العام الذي يشعر به الدول الأعضاء إزاء الانتشار الإشعاعي الناتج عن اختبار الأسلحة النووية في الغلاف الجوي من ناحية، وضرورة جمع وتقييم المعلومات المتاحة عن آثار الإشعاع الذري على الإنسان

والبيئة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من تطور أسباب القلق منذ تاريخ إنشاء هذه اللجنة، فلا تزال هذه المشاكل اليوم ملحة بنفس القدر الذي كانت عليه في الماضي. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى آثار كارثة تشيرنوبيل. فلا يزال إذن من الضروري مواصلة جمع المعلومات عن آثار الإشعاعات.

٥٠ - وأضافت السيدة بيكس أن تقارير اللجنة ودراساتها معترف بها من المجتمع العلمي الدولي، وأنها تستخدم في العديد من الحالات كقاعدة لوضع معايير وطنية ودولية للوقاية مما تحدته مستويات الإشعاع التي يتعرض لها الإنسان والبيئة من آثار ضارة على الأجيال الحالية والمقبلة.

٥١ - وأشارت السيدة بيكس إلى أن الاتحاد الأوروبي ينتظر باهتمام التقييم المتعمق للبيانات عن التعرض للإشعاع في العالم كله. ومنتظر كذلك التحليل الكامل للآثار البيولوجية للإشعاع الذي تجريه اللجنة العلمية. وستشكل هذه الأعمال مجموع المعارف التي تم جمعها عن هذه المسائل في نهاية هذا القرن. وأعربت السيدة بيكس عن ارتياحها لتعاون اللجنة العلمية مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع، والوكالة الدولية لبحوث السرطان، واللجنة الدولية للوحدات والمقاييس الإشعاعية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه للجنة العلمية التي تواصل اضطلاعها بمهام ولايتها بكفاءة واستقلال في اتخاذ القرار. وضمت الدول التالية صوتها إلى صوت الاتحاد الأوروبي: إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلو فينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج، وهنغاريا.

٥٢ - السيد بابي (الهند): قال إن الطاقة النووية وتطبيقاتها في مجالات الطب، والصناعة، والزراعة تسهم بتأثير حاسم متزايد في تحسين أحوال الناس الصحية وظروف ونوعية عيشهم، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تكتسي أعمال لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري أهمية بالغة، كأنها تعطي صورة دقيقة ومتوازنة عن آثار الإشعاعات النووية ومخاطرها والمستويات التي يمكن أن تبلغها هذه الإشعاعات.

٥٣ - ونبّه السيد بابي، بعد تهنئته للجنة على جودة أعمالها العالية، إلى أن التقارير التي أعدتها تستخدم كوثائق مرجعية للمتخصصين في جميع أنحاء العالم، وكأساس لوضع معايير دولية ووطنية للوقاية من الإشعاع. وأشاد، نيابة عن الوفد الهندي، بالاسهامات الجليلة لمنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع، واللجنة الدولية للوحدات والمقاييس الإشعاعية. وقد تعاونت الهند تعاوناً وثيقاً مع لجنة الأمم المتحدة العلمية، حيث اشترك علماء هنود اشتراكاً نشطاً في اجتماعاتها وأسهموا بطريقة ملموسة في إعداد التقارير السنوية.

٥٤ - وأضاف السيد بابي أن الدراسات الوبائية عن الشعوب المعرضة لمصادر الإشعاع الطبيعي العالي الكثافة دراسات مفيدة للغاية في تقدير المخاطر التي تعزى للتعرض للإشعاع المهني. فثمة منطقة في الهند

تسمى كيرالا يتعرض فيها السكان منذ ١٣ قرنا لمصادر اشعاع طبيعي عالي الكثافة. وفي تلك المنطقة تتباين كثافة الاشعاعات تباينا كبيرا، ويتراوح متوسط جرعة التعرض للاشعاع بين خمسة وستة أضعاف الجرعة العادية. وتبين الأعمال التي أجراها حتى الآن مركز بحوث "بها بها" التابع لإدارة الطاقة الذرية للهند أنه بالنسبة لحديثي الولادة الذين يعيشون في هذه المناطق التي تتميز بمصادر اشعاع طبيعي عالي الكثافة، لم يكن عدد حالات الإصابة بالنواة الدقيقة والتشوهات الصبغية أكبر منه عند حديثي الولادة الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها مصادر الاشعاع الطبيعي عادية الكثافة. وإدراكا لأهمية هذا النوع من الدراسات أجرت الحكومة الهندية دراسات وبائية على مجموع السكان. وأظهرت البيانات الوبائية التي تم جمعها أن سكان منطقة كيرالا التي تتميز بمصادر اشعاع طبيعي عالي الكثافة لا يتعرضون لمخاطر أكبر من سكان المناطق الأخرى. ولا تستدعي هذه الملاحظات مجرد إجراء دراسات جديدة، بل تتطلب نهجا جديدا لمعرفة ما يمكن أن يكون للاشعاعات الحادة والاشعاعات المزمنة من آثار على البشر.

٥٥ - وأضاف السيد بابي أنه لما كانت الهند على يقين من أن الطاقة النووية قادرة على إنتاج كميات هائلة من الطاقة على الرغم مما تتطلبه من تكنولوجيا مكلفة، فإنها وهي التي تعد من بين المنتجين الرئيسيين للنظائر المشعة في العالم، تسير آخر التطورات في كل ما يتعلق بتطبيقات هذه النظائر المشعة.

٥٦ - واسترسل السيد بابي قائلا إن البرنامج النووي الهندي يولي عناية خاصة للأمان، وذلك فيما يتعلق بكافة أنشطة دورة الوقود النووي، من مرحلة استكشاف المواد الخام واستخراجها إلى مرحلة إدارة النفايات المشعة. فالأمان مسألة تحرص أعمال البحث والتطوير التي تجرى في مختلف مؤسسات إدارة الطاقة النووية بالهند على إيلائها أهمية كبرى، ومنذ بدء البرنامج النووي الهندي والعلماء الهنود لا يكونون عن مراقبة نظم الأمان وتحسينها، بالإفادة من خبرتهم الخاصة وخبرة الآخرين. وبمرور السنين عدلت الهند تدريجيا نظامها في وضع القواعد. وأصبح المجلس التنظيمي للطاقة الذرية المكلف بمراقبة البرنامج النووي الهندي وكفالة الأمان للمنشآت التي تستخدم مواد نووية، يلبى المعايير الدولية القائمة في مجال الممارسات التنظيمية، ويضطلع بنجاح بمهام المراقبة المكلف بها.

٥٧ - وقال السيد بابي في النهاية إن الوفد الهندي حريص على تأكيد تعاونه مع اللجنة لتحقيق أهدافها، وأعلن أنه يشترك في تقديم مشروع القرار المعنون: "آثار الاشعاع الذري" المقدم في إطار البند ٨٤ من جدول الأعمال.

٥٨ - السيد فيليسيو (البرازيل): قال إن الوقت حان لعرض بيان بأعمال لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، وربما لإعادة تحديد مهمتها. وكان هذا هو موقف البرازيل عند إجراء مناقشات الفريق العامل المعني بتعزيز دور المنظمة الذي اعتمدت الجمعية العامة تقريره في دورتها الحادية والخمسين. ومن المناسب تنفيذ التوصية التي اتخذها مجلس الأمن دونما تأخير بغية مناشدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية بحث مهام اللجنة العلمية ودورها، وتقديم توصية لها في هذا الصدد

في دورتها الثالثة والخمسين، هذا من ناحية، ومطالبة اللجنة العلمية التفضل بطرح تقريرها على هاتين المؤسستين لبحثه وتقديم تقرير عنه للجمعية العامة من الناحية الأخرى.

٥٩ - وأضاف السيد فيليسيو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية اكتسبتا على مر السنين خبرة وكفاءات تقنية في مجال الإشعاع الذري لا تملكها الجمعية العامة. ولمّا كان أعضاء اللجنة الرابعة لا يملكون المعارف التقنية اللازمة لتقييم تقرير اللجنة العلمية، فمن المناسب إحالة هذه المهمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية. وسيمكن بعد ذلك تقرير ما إذا كانت اللجنة العلمية ستستمر في تقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة، أم أنها ستواصل أعمالها تحت رعاية مؤسسة متخصصة.

تنظيم الأعمال

٦٠ - الرئيس: نبه اللجنة إلى أن آخر موعد لتقديم كافة مشاريع الاقتراحات المتعلقة بالبند ١٨، أو التعديلات المتعلقة بتوصيات اللجنة الخاصة بشأن مسائل إنهاء الاستعمار هو ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. ونظراً لقلّة عدد المتكلمين المسجلين، لن تعقد اللجنة سوى جلسة واحدة يوم الجمعة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٦١ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): أعلن أن الجزائر وجنوب أفريقيا وفنزويلا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.4/52/L.4.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠